Information Sciences Letters
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576/isl/10S108

The Role of Banks in Monitoring and Detection of Money Laundering Operations (An Empirical Study on a Sample of Commercial Bank and the Central bank in the Kingdom of Bahrain)

Sharifa Hasan Najim Althawadi , Ammar Esam Al-Sammarraee and Nadya Alshareeda*

College of Administrative Sciences, Applied Science University, Kingdom of Bahrain.

Received: 19 Jan. 2021, Revised: 18 Mar. 2021; Accepted: 29 April. 2021
Published online: 1 Jun. 2021.

Abstract: The present paper aims to examine the role of banks in controlling and detecting money-laundering operations in Bahrain, define the responsibility of banks in money laundering cases, clarify the concepts for money laundering and risks, and present the recommendations that minimize the phenomenon of money laundering. The sample involved (102) employees from the Central Bank of Bahrain and some commercial banks, (22) members of the Central Bank of Bahrain Bank, and (80) employees from some commercial banks. The results showed a positive relationship between methods of countering money-laundering and understanding the employee's regulations and legislations on money laundering. Moreover, there was a statistically significant relationship between methods of countering money laundering in commercial banks and the perception of staff regulations and money laundering legislation. Furthermore, there were moral differences in the statistical significance among the methods used to counter money laundering in commercial banks and the Central Bank of Bahrain and the perception of staff regulations and legislation due to some demographic variables. The study recommends that the government should control the availability of equipment to combat money laundering in commercial banks. In addition, all judicial, legislative and executive authorities should cooperate to combat money laundering. Besides, laws should be enacted to combat money laundering, bribery, cronyism and malfeasance at all levels.

Keyword : banks, monitoring, money laundering operations, Bahrain.

*Corresponding author E-mail: Ammar.alsammarraee@asu.edu.bh

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing

دور البنوك في الرقابة والكشف عن عمليات غسيل الأموال

(دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية والبنك المركزي في مملكة البحرين)

شريفة حسن نجم الذوادي ,عمار عصام السامرائي, نادية عبد الجبار الشريدة

كلية العلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين

الملخص: يهدف البحث إلى دراسة دور البنوك في الرقابة والكشف عن عمليات غسيل الأموال في مملكة البحرين، كما يهدف إلى تحديد مسؤولية البنوك في الكشف عن حالات غسيل الأموال، وتوضيح المفاهيم لغسيل الأموال ومخاطرها، ويهدف أيضاً إلى تقديميوصيات تعالج ظاهرة غسيل الأموال ومحاولة تخفيف وجودها، وإبراز دور ومسؤولية البنوك في الكشف عن حالات غسيل الأموال. وتكونت عينة البحث من (102) موظف وموظفة من العاملين بكل من مصرف بنك البحرين المركزي وبعض البنوك التجارية، بواقع 22 فرد من العاملين بمصرف بنك البحرين المركزي، و80 موظف من العاملين بعدد من البنوك التجارية.

وقد استخدمت الباحثين بعض الأساليب الإحصائية المناسبة لفرضيات البحث وتساؤلاته وهي كما يلي: حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية معامل الارتباط بيرسون. تحليل الانحدار المتعدد. حسابات الصدق والثبات للاستبيان من خلال معامل ألفا وصدق الاتساق الداخلي. وأسفرت نتائج البحث عن النتائج توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال وبين إدراك الموظفين– للوائح وتشريعات غسيل الأموال. وتفرع من هذه النتيجة بعض النتائج الفرعية التالية. أهم الاستنتاجات التي خرج بها البحث والتي على إثرها صاغت الباحثين يوصيات تأمل أن يستفيد منها البنوك المختلفة بمملكة البحرين. ومن هذه التوصيات ما يلي: – ضرورة مراقبة الحكومة لمدى توفر تجهيزات لمكافحة غسيل الأموال بالبنوك التجارية تعاون جميع السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في مكافحة عمليات غسيل الأموال العمل بشكل عاجل على تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال على صعيد كل المستويات كتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات وتطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة .كما اقترحت الباحثين في هذا الفصل بعضا من البحوث المستقبلية التي قد يتناولها باحثون آخرون.

الكلمات المفتاحية: البنوك – غسيل الاموال – الرقابة – البحرين.

المقدمة

تصاعدت عمليات غسيل الأموال في الآونة الأخيرة على الصعيد المحلي والدولي، مما يمثل خطراً على اقتصاد المجتمع والسياسات ونراها في بعض الأحيان قد تصل للأفراد. فنرى بأن هذه الظاهرة اتسعت وانتشرت بفعل ظاهرة العولمة التي قامت ببسط سيطرتها المادية. وبالتالي فان مصدر الأموال يكون من أنشطة غير مدرجة في السجلات والدفاتر باعتبار هذه الأنشطة غير مشروعة. وبهذا يصعب معرفة الأرقام الحقيقية عن حجمها ومقدارها، وتتجاوز مليارات الدنانير. مما تولد صورة تعكس فيه الآثار السلبية والمخاطر التي ستحدثها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بأجمعه.

1- ادبيات البحث:

أولاً الإطار النظري غسيل الأموال

يتكون المصطلح من كلمتين: غسيل، والأموال. وبالنظر في معجم لسان العرب، نجد أنه بالنسبة للكلمة الأولى: غسيل؛ فإن أصلها غسل (بفتح الغين واللام)، وهي أصل صحيح يدل على تطهير الشيء وتنقيته، وغسل يغسله: إذا أسال عليه الماء، فأزال درنه، (لسان العرب، لابن منظور، مادة غسل).

أما الكلمة الثانية: الأموال، فتعني ما ملكته من كل شيء، والجمع أموال، وفي اللسان: قال ابن الأثير: المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتني ويملك من الأعيان. (لسان العرب، لابن منظور، مادة ميل). وبالتالي من الممكن أن يكون

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

المال هو النقود بعملاتها المختلفة الوطنية والأجنبية، وكذلك الأوراق المالية والتجارية من شيكات وكمبيالات وسندات وأذون خزانة، وغيرها؛ وبالإضافة إلى كل ذي قيمة من عقار، أو منقول.

أ) تعريف الأمم المتحدة: تعرف اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية غسيل الأموال بأنه كل عمل يتضمن الآتي:

1-تحويل الأموال ونقلها، مع العلم بأنها عائدات جرائم، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال ومساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي الذي تأتى منه على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته.

2-إخفاء أو تمويه على الطبيعية الحقيقة للممتلكات، أو مصدرها، أو مكانها، أو كيفية التصرف فيها، أو ملكيتها، أو الحقوق المتصلة بها، مع العلم بأنها عائدات جرائم.

3-اكتساب أو حيازة الأموال أو استخدامها مع العلم بأنها وقت تلقيها عائدات جرائم.

4-المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها، أو التواطؤ، أو التآمر، على ارتكابها، أو محاولة ارتكابها، أو المساعدة والتحريض على ذلك وتسهيله وإبداء المشورة بشأنه.

ثانياً:خصائص عملية غسيل الأموال: تتسم عملية غسيل الأموال بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الظواهر الأخرى، ومنها:

1- تعتبر من الجرائم الاقتصادية: تعرف الجرائم الاقتصادية بأنها فعل أو امتناع عن فعل يؤدي إلى أضرار تخل بالنظام الاقتصادي والائتماني للدولة. وتختلف الجرائم الاقتصادية عن غيرها من الجرائم الأخرى – التي قد يكون الدافع وراءها واحداً وهو تحقيق الكسب المادي – في أن الجرائم العادية غالباً ما يكون المجني عليه شخصا واحدا أو مجموعة قليلة من الأشخاص، أما في الجرائم الاقتصادية فغالباً ما يكون المجني عليه هو مصلحة المجتمع ككل (الحارثي: 2010، 21).

2- لها بعد دولي: جريمة غسل الأموال لها بعد دولي واضح رغم أنها لا تعد جريمة عالمية بالأساس، والتي يعرفها العلم الجنائي بأنها سائر الأفعال التي تمثل اعتداءً على القيم الأساسية في النظام الاجتماعي والتي تتعاون الدول لمكافحتها عن طريق اتفاقيات دولية (المطيري: 2007، 135-136).

3- ظاهرة سلبية: تعتبر ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر الأكثر خطورة على مستقبل الأفراد والجماعات فهي ظاهرة مضرة بمصلحة الجميع دون إستثناء، ولها آثار وخيمة على مختلف الأصعدة إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً (شاهين: 2009، 647).

4- نشاط إجرامي تعاوني: يتسم نشاط غسيل الأموال بأنه يتم في أحيان كثيرة نتيجة تضافر جهود مجموعة من الأشخاص الذين يكون لكل منهم دور معين، وهم:

- الفاعل الرئيس وهو منظف الأموال وهو الشخص الذي يتلقى الأموال غير المشروعة من أصحابها ويشرف على تنظيفها.
- حاملو الحقائب: ويتمثل دورهم في تلقي المبالغ القذرة في أماكن سرية والسفر بها لإيداعها في حسابات بنكية خاصة.
- موظفو البنوك: ويلعبون دوراً في غاية الأهمية في عمليات غسيل الأموال، حيث يقومون بتسهيلها بعدة وسائل، منها تلقي الإيداعات في فئات صغيرة وتحويلها إلى طرف ثان، أو إجراء العمليات البنكية والإئتمانية مع التغاضي عن إتباع تعليمات البنوك المركزية فيما يتعلق بالتأكد من حسن نية العميل أو سلامة بياناته الشخصية.
- المحامون والمحاسبون: يؤدي أصحاب هذه المهن دوراً لا يقل أهمية عن دور موظفي البنوك قبل وبعد عمليات غسيل الأموال من خلال كشف الثغرات القانونية والمحاسبية.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

4- صعوبة تحديد حجم الأموال المغسولة: نظراً لأن مثل هذه الجرائم تتم في مجال الإقتصاد الخفي الذي لا يدخل ضمن حسابات الدخل القومي، فإنه من الصعب تحديد حجم الأموال التي يتم تدويرها في مجال غسيل الأموال؛ وهو ما يرجع إلى سببين رئيسيين، وهما: (الغامدي، 2005، 66):

1. لجوء منظمات غسل الأموال لطرق معقدة، وهو ما يجعل من الصعب تحديد حجم الأموال المتحصلة من العمليات غير المشروعة.
2. غالباً ما يتم توزيع الأموال التي تخضع للغسل بين قطاعات اقتصادية مختلفة، وفي أنشطة متعددة، مما يجعل من الصعب حصرها.

ثالثاً: دوافع غسيل الأموال: تتمثل أهم أهداف مرتكبي جريمة غسل الأموال في تحقيق كسب مادي كبير، حتى وإن كان بطريقة غير مشروعة، لذلك تلجأ المنظمات الإجرامية للقيام بأعمال شرعية وتستخدمها لتغطية الأعمال غير القانونية التي تتورط فيها، نظراً لأنها لا تستطيع استخدام الأرباح الضخمة التي تحصل عليها من نشاطاتها غير المشروعة ما دامت علاقتها بمصدرها غير المشروع مازالت قائمة. وعلى سبيل المثال، يقوم مروجو المخدرات بغسل الأرباح التي يحصلوا عليها من تجارة المخدرات باستخدامها في مشروعات شرعية وأنشطة غير إجرامية لكي يمكنهم بعد ذلك استخدامها كأرباح شرعية (خاطر والحويش: 2011، 516).

ومن هنا، يمكن القول إن عمليات غسيل الأموال تستهدف تحقيق هدفين أساسيين، هما: تقليل الملاحقات القانونية المتوقع حدوثها عند الكشف عن مصدر الأموال غير المشروعة، وإضفاء الشرعية على مثل هذه الأموال لحمايتها من إجراءات التتبع والمصادرة التي تقوم بها الحكومات والعديد من المؤسسات الدولية العاملة في مجال غسيل الأموال (Kwok: 2008, 346-347).

وعلى هذا، يتحرك القائمون على عمليات غسيل الأموال وهم مدفوعين بتأثير ثلاثة دوافع أساسية، وهي (Authority of the House of Lords: 2009, 8):

- الرغبة في إخفاء الملكية الحقيقية وأصول العائدات غير الشرعية.
- الاحتفاظ بالقدرة على التصرف في العائدات غير الشرعية.
- الحاجة لتغيير صيغة أو الشكل العام لتلك العائدات.

رابعاً: طرق وأدوات غسيل الأموال: لإتمام عملية غسيل الأموال، قد يلجأ غاسلو الأموال إلى محاولة الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات والأعمال والمهن التي تتعامل مع النقود بشكل أو بآخر لتمرير عملياتهم. وتتباين هذه الخدمات من شركة إلى أخرى، فالخدمات التي تقدمها البنوك تختلف عن خدمات شركات التأمين وغيرها، وأحياناً تتنوع بداخل النوع الواحد من الجهات. لذلك،

وعلى الرغم من هذا التنوع في طرق وأدوات غسيل الأموال، إلا أننا سنحاول في هذا المبحث تصنيفها بالاستعانة بأدبيات علم الإدارة في هذا الشأن عند الحاجة. وفي هذا السياق، يمكن تقسيم أدوات وطرق غسل الأموال إلى نوعين رئيسين يندرج تحت كل منهما العديد من الأدوات، وهما: الطرق والأدوات المصرفية، والطرق والأدوات غير المصرفية. **مشكلة البحث:** وعلى الرغم من ازدياد عمليات غسيل الأموال في العالم العربي والدولي، إلا أنه لا يوجد وعي واهتمام كافي للحد منها، ومكافحة انتشارها والآثار السلبية الناتجة من جهة ووصف دور البنوك في الرقابة والكشف عن عمليات غسيل الأموال.

2- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من أهمية الموضوع إذ ما نشاهده في واقعنا المعاصر من ازدياد لعمليات غسيل الأموال والتنوع بأساليبها ووسائلها وآثاره على المجتمع. وكذلك ما لها من تأثير شديد على أمن الدولة والمصالح الاقتصادية بالدولة، بالتالي يتطلب منا بحث وتبيان دور الأجهزة الرقابية في القضاء عليها.

3- **أهداف البحث:** تهدف الدراسة إلى مايلي:

أ- توضيح المفاهيم لغسيل الأموال ومخاطرها.

ب- إبراز دور ومسؤولية البنوك في الكشف عن حالات غسيل الأموال.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ت- تقديم المقترحات التي تم التوصل إليها.

ث- تقديميوصيات تعالج ظاهرة غسيل الأموال ومحاولة تخفيف وجودها.

4- فرضيات البحث (Hypotheses)

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الأموال وبين إدراك الموظفين للوائح وتشريعات غسيل الأموال.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الأموال وبين إدراك الموظفين بالبنوك التجارية للوائح وتشريعات غسيل الأموال.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الأموال بمصرف البحرين المركزي وبين إدراك الموظفين بالمصرف البحرين المركزي للوائح وتشريعات.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق معنوية بين الأساليب المستخدمة لمواجهة عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية ومصرف البحرين المركزي وبين إدراك الموظفين للوائح وتشريعات تعزي إلى المعلومات الديموغرافية.

5- **منهج البحث:** اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لمتغيرات البحث وأهدافه وفروضه، وذلك للكشف عن العلاقة التأثيرية أساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال على إدراك الموظفين للوائح وتشريعات غسيل الأموال بالبنوك التجارية ومصرف البحرين المركزى، باعتبار هذا المنهج يهدف إلى وصف خصائص مشكلة الدراسة وصفاً دقيقاً وشاملاً، والوقوف على الواقع الحالي، وتحديد العلاقات التي توجد بين المتغيرات، معتمدة في ذلك على جمع الحقائق وتحليلها لاستخلاص النتائج، ومحاولة وضعيوصيات ومقترحات.

6- **مصادر جمع المعلومات:** تم أخذ المعلومات من مصرف البحرين المركزي، ومجموعة من البنوك التجارية.

7- **مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع البحث الحالي في جميع الموظفين العاملين في مصرف البحرين المركزي، والبنوك التجارية الموزعين على: (بنك إثمار، وبنك البحرين الوطني، وبنك التمويل الكويتي، بنك البحرين والكويت).

8- **عينة البحث:** تتكون عينة البحث من عينة من موظفى مصرف البحرين المركزي وعددهم (22) موظف وموظفة، و(80) من موظفى البنوك التجارية بالبحرين، الذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية.

9- **أدوات البحث:**

تتمثل أدوات البحث في الاستبانة التي تم إعدادها وتصميمها من قبل الباحثين بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين أساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال وبين إدراك الموظفين للوائح وتشريعات غسيل الأموال بمصرف البحرين المركزى والبنوك البحرينية التجارية.

10- استبيان البحث:

أولاً: خطوات بناء الاستبيان:

حيث يتضمن الاستبيان ثلاثة أقسام، يمكن توضيحها كما يلي:

أ- القسم الأول: المعلومات الديموغرافية.

ب- القسم الثانى: المعلومات المرتبطة برقابة البنوك على عملية غسيل الأموال . وتتضمن هذه المعلومات المحاور التالية: -

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- أساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال.
- القوانين والتشريعات الخاصة بمواجهة عمليات غسيل الأموال.
- التحديات التي تتعرض لها البنوك عند تنفيذها لنظامها الرقابي على عمليات غسيل الأموال.

ثانياً: وصف الاستبيان.يتكون الاستبيان في صورته النهائية من(38) عبارة موزعة على أربعة تساؤلات، منها (29) عبارة للتساؤل: ما هي الأساليب المستخدمة بالبنوك لمواجهة عمليات غسيل الأموال؟، و(5) عبارات للتساؤل: ما مدى إدراك الموظفين بالبنوك التجارية ومصرف البحرين المركزي باللوائح والتشريعات لعمليات غسيل الأموال؟، و (4) عبارات للتساؤل: ما هي التحديات التي تتعرض لها البنوك عند تنفيذها لنظامها الرقابي على عمليات غسيل الأموال؟

هذا بالإضافة إلى المتغير الأول الخاص بالبيانات الديموجرافية لعينة البحث. وتعتبر عبارات الاستبيان بالكامل عبارات إيجابية الاتجاه.

ثالثاً: سلم الإجابة.

تم اعتماد مقياس ليكرت في سلم الإجابة، حيث يعد أسلوب ليكرت من الأساليب الهامة في بناء المقاييس والاستبانات، وتم اعتماد أسلوب ليكرت ذي التدريج الخماسي والذي استخدمته الدراسة الحالية كما هو موضح فى جدول (2).

جدول (1) تصحيح عبارات الاستبيان.

الاختيار	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
الدرجة للعبارات الايجابية	5	4	3	2	1
الدرجة للعبارات السلبية	1	2	3	4	5

وفق هذا التدريج يحصل الشخص على خمس درجات إذا كان إختياره (أوافق جداً) ويحصل على أربع درجات إذا كان اختياره (أوافق)، وهكذا بنفس الأسلوب لباقي الاختيارات، حيث تقل الدرجات حتى تصل إلى درجة واحدة إذا كان اختياره (لا أوافق جداً)، أما بالنسبة للعبارات السلبية فتتم العملية بالعكس، كما هو موضح بالجدول.

التحقق من صدق وثبات الاستبيان بالطرق الإحصائية:

أولاً: ثبات الاستبيان.

ويقصد بثبات الاستبيان قدرة الإستبيان على الثبات والاستقرار مع مرور الوقت، بحيث لا تتأثر كثيراً درجات الأفراد المستجيبين على عباراته إذا ما تكررت مرات الاستجابة عليه خلال فترات زمنية متعاقبة، وقد قامت الباحثين بحساب ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل (ألفا كرونباخ) Alpha Coefficient .

وقد تم حساب معامل ثبات الاستبيان عن طريق استخدام برنامج حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) وذلك لحساب معامل ألفا كرونباخ .Alpha Coefficient وكانت القيمة الكلية لمعامل ألفا العامة للاستبيان كاملاً تساوي (0.719) وهو معامل ثبات جيد ويشير إلى تمتع الاستبيان بدرجة عالية من الثبات.

كما تم حساب معامل ألفا للثبات لكل بعد من أبعاد الاستبيان يوضحها الجدول التالي:

جدول (2) معاملات ثبات ألفا كرونباك لأبعاد الاستبيان

.

المتغيرات	**ابعاد الإستبيان**

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الأبعاد	التأكد من حجم معلومات الزبون	أساليب الرقابة الداخلية	تجهيزات مكافحة غسيل الأموال	تشريعات عمليات غسيل الأموال	التحديات تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال
معامل ثبات ألفا	**0**.718	**0**.822	**0**.817	**0**.766	**0**.709
الدلالة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

يتضح من الجدول أن جميع معاملات الثبات لأبعاد الاستبيان مرتفعة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01).

ثانياً: صدق الاستبيان.

ويقصد بصدق الاستبيان هو أن يكون الاستبيان صادقاً فى قياس ما وضع من أجله، ولا يقيس شيئا أخر، وتم التحقق من صدق الاستبيان بالطرق الآتية:

(أ)–الصدق النظرى (صدق المحكمين):تم عرض الإستبيان في صورته الأولية على مجموعة من أساتذة الجامعات لعلم الإدارة والمحاسبة والاقتصاد وعلم الإحصاء والتقويم ملحق (1)، وذلك لإبداء الرأي في بنود الاستبيان

البعد الأول: الأساليب المستخدمة بالبنوك لمواجهة عمليات غسيل الأموال:

أولاً: التأكد من حجم معلومات الزبون.

جدول (3) معاملات ألفا ومعاملات الارتباط لكل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان لبعد التأكد من حجم معلومات الزبون.

م	العبـــــارات	معامل ألفا لكل المفردة	معامل ارتباط المفردة بالاستبيان
1	إنشاء حسابات الزبائن بكل أنواعها بطريقة معروفة وواضحة.	.711	.755
2	وضع نموذج معين للإيداعات المالية في حال تجاوز الإيداع الحد الأقصى.	.743	.832
3	التحديث المستمر للمعلومات الخاصة بالزبون.	.827	.876
4	إرفاق صورة طبق الأصل من جميع المستندات والوثائق الخاصة بجميع الزبائن للتحقق من هوياتهم.	.825	.812
5	القيام بزيارات ميدانية للكشف عن عمليات الزبون عندما يستدعى الأمر ذلك.	.705	.865
6	لا يفتح حساب للزبون إذا لم تستكمل إجراءات التعرف على هويته.	.624	.903
7	يجب موافقة الإدارة العليا على إنشاء أي علاقة مع شخصيات سياسية.	.711	.910
8	يتوقف مدى التحقق من العميل على درجة المخاطر المتوقعة من التعامل معه.	.733	.810
9	يوضع الزبون في دائرة الشك والتحقيق في حال التعامل تحت اسم مستعار.	.874	.844
10	يمكن الإعفاء من التقيد بالإجراءات المتبعة بعد الحصول على موافقة الإدارة العليا والتي تكون فقط لبعض الزبائن المميزين.	.708	.710
11	متابعة حسابات الزبائن الداخلية والخارجية التي تتضمن تحويلات مستمرة.	.968	.827
12	إخضاع الشخصيات السياسية للمتابعة المستمرة.	.782	.734
13	تراقب المعاملات غير العادية التي تجرى عن طريق أنظمة التحويل الإلكتروني	.811	.665

ثانياَ: أساليب الرقابة الداخلية.

جدول (4) معاملات ألفا ومعاملات الارتباط لكل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان لبعد أساليب الرقابة الداخلية.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

م	العبـــــارات	معامل ألفا لكل المفردة	معامل ارتباط المفردة بالاستبيان
1	تضمين إجراءات الرقابة الداخلية قواعد للتأكد من سير العملية الرقابية.	.926	.843
2	إعداد تقارير عن نتائج الرقابة الداخلية وإرسالها للإدارة العليا.	.977	.890
3	تحديث أنظمة الرقابة الداخلية بشكل مستمر ودوري.	.980	.853
4	مراقبة علاقة موظفي البنك مع الزبائن لاحتمال تعاونهم مع غاسلي الأموال.	.911	.672
5	صرامة التعامل مع الموظفين المتراخين في تنفيذ الإجراءات الموضوعة.	.932	.811
6	تطوير التكنولوجيا المتبعة في مراقبة شتى أشكال الحسابات بشكل دائم.	.845	.835

ثالثاَ: تجهيزات مكافحة غسيل الأموال.

جدول (5) معاملات ألفا ومعاملات الإرتباط لكل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان لبعد تجهيزات مكافحة غسيل.

م	العبـــــارات	معامل ألفا لكل المفردة	معامل ارتباط المفردة بالاستبيان
1	الإشراف على مدى التزام الوحدات بالقوانين والتعاميم الصادرة والسياسات.	.941	.906
2	مراعاة عدم تعطيل العمليات المصرفية وذلك لضمان تطبيق الحذر والحيطة.	.942	.856
3	الاعتماد على برامج متطورة للمراقبة والإفصاح الباكر عن العمليات المشبوهة.	.982	.900
4	التفاعل بين كل من الإدارات والموظفين والفروع بتسليم التقارير في حال الاشتباه	.982	.906
5	التعاون بين جميع المصارف المحلية والدولية للتصدي للمعاملات المشبوهة.	.981	.952
6	الاعتماد على برامج خاصة لاستخراج تقارير الرقابة اليومية.	.739	.668
7	اتمام عملية المراجعة بتكتم مطلق للتيقن من التحقق من الزبون.	.821	.728
8	تخويل المشرف بصلاحيات غير محدودة تمكنه من النظر إلى المعاملات المالية والإدارية والقانونية بشكل مباشر أو غير مباشر.	.756	.677
9	توزيع المهام والصلاحيات بين كل من الموظف المختص بعملية المراقبة الداخلية والموظف المختص بالتصدي لغسيل الأموال.	.711	.709
10	وجود موظف أو قسم يختص بالتصدي لعملية غسيل الأموال	.831	.673

البعد الثانى: اللوائح والتشريعات لعمليات غسيل الأموال:

جدول (6) معاملات ألفا ومعاملات الارتباط لكل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان لبعد اللوائح والتشريعات لعمليات غسيل الأموال.

م	العبـــــارات	معامل ألفا لكل المفردة	معامل ارتباط المفردة بالاستبيان
1	القانون رقم 4 لسنة 2001 بخصوص حظر ومكافحة غسل الأموال	.911	.672
2	القانون رقم 54 لسنة 2006 بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2001	.909	.845
3	القانون رقم 64 لسنة 2006 بإصدار قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية.	.980	.712
4	قانون رقم 7 لسنة 2010 بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	.942	.889
5	القانون رقم 25 لسنة 2013م بشأن تعديل بعض أحكام مرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2001م.	.983	.833

البعد الثالث: تحديات تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

جدول (7) معاملات ألفا ومعاملات الارتباط لكل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان لبعد التحديات.

م	العبـــــارات	معامل ألفا لكل المفردة	معامل ارتباط المفردة بالاستبيان
1	عدم وجود كتيب داخلي بالبنك يشير إلى إجراءات للتصدي لغسيل الأموال.	.911	.672
2	عدم دراية موظفي البنوك بكل وسائل غسيل الأموال والمستجدة بشكل خاص.	.909	.845
3	انعدام التعاون بين مختلف الجهات الرقابية.	.980	.712
4	استغلال نظام التحويل النقدي في عمليات غسيل الأموال.	.942	.889

ثالثاً: تحليل المتغيرات الديموجرافية لعينة البحثتم تحليل لنسب أعداد العاملين لعينة البحث وفق المتغيرات الديموجرافية التى تم إختيار إفرادها بطريقة عشوائية، موضحة بالجداول التالية: اذ يتضح من الجدول العلاقة بين نسب أعداد الأعضاء المبحوثين في البحث الحالي وفق بعض المتغيرات الديموجرافية المستهدفة

جدول (8) وصف المتغيرات الديموجرافية لعينة البحث.

المتغير	التصنيف	العدد	العدد الكلى	النسبة	النسبة الكلية
الجنس	ذكر	60	102	58.82%	100%
	أنثى	42		41.18%	
العمر	من 20 – 29 سنة	33	102	32.35%	100%
	30 – 39 سنة	24		23.53%	
	40 –49 سنة	26		25.49%	
	50 سنة فأكثر	19		18.63%	
المؤهل العلمي	ثانوية	10	102	9.80%	100%
	دبلوم	5		4.90%	
	بكالوريوس	74		72.55%	
	ماجستير	7		6.86%	
	دكتوراه	6		5.88%	
الخبرة	اقل من 10 سنوات	59	102	57.84%	100%
	10أقل من عشرين سنة	25		24.51%	
	20 سنة فأكثر	18		17.65%	
طبيعة العمل	الحسابات	41	102	40.20%	100%
	المالية	39		38.24%	
	الرقابة المالية	22		21.57%	

رابعاً: نتائج البحث وتحليلها (الوصف الإحصائي لعبارات الاستبيان):

تمهيد:

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

قامت الباحثين فى هذا المبحث بتحليل البيانات التي تم تجميعها، بهدف التحقق من فرضيات البحث، وذلك من خلال استخدام بعض الطرق الإحصائية المختلفة والتى أوضحت مدى تحقق تلك الفرضيات من عدمه، وتمثلت هذه الطرق الإحصائية فيما يلي: – حساب المتوسطات الحسابية، حساب معامل الانحراف، حساب معامل الارتباط لـ بيسون، حساب الانحدار البسيط لقياس حجم التأثير

1- **نتائج البحث:** وسوف يتم عرض نتائج البحث من خلال محورين كما يلي: –

المحور الاول: الوصف الإحصائي لعبارات الاستبيان وفى هذا المحور تم حساب الإحصاءات الوصفية لعبارات الإستبيان عن طريق بعض العمليات الإحصائية كحساب المتوسطات والإنحرافات المعيارية والتكرارات للوقوف على العبارات الأكثر تأثيراً لكل بعد من أبعاد الاستبيان. والجدول التالى يوضح مستويات المتوسطات المعيارية والنسب المئوية حتى يتسنى معرفة أين تقع كل عبارة من عبارات الاستبيان وفق هذه المستويات.

جدول (9) معيار تصنيف العبارات.

النسبة	قيمة المتوسط	مستوى الآراء عن كل عبارة
20 – 36%	1 – 1.80	منخفضة جدا
37 – 52%	1.81 – 2.64	منخفضة
53 – 69%	2.65 – 3.49	متوسطة
70 – 84%	3.50 – 4.19	مرتفعة
85 – 100%	4.20 – 5	مرتفعة جدا

أولاً: الإحصاء الوصفى لعبارات الاستبيان:

البعد الأول: الأساليب المستخدمة بالبنوك لمواجهة عمليات غسيل الأموال

1- التأكد من حجم معلومات الزبون يوضح الجدول التالى المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات بعد **حجم معلومات الزبون.**

جدول (10)الإحصاء الوصفى لعبارات حجم معلومات الزبون (N=102).

م	العبارات	المتوسط	الإنحراف المعيارى	الترتيب
1	إنشاء حسابات الزبائن بكل أنواعها بطريقة معروفة وواضحة.	**4.25**	**0.68**	**مرتفعة**
2	وضع نموذج معين للإيداعات المالية في حال تجاوز الإيداع للحد الأقصى.	**4.37**	**0.87**	**مرتفعة**
3	التحديث المستمر للمعلومات الخاصة بالزبون.	**4.47**	**0.41**	**مرتفعة**
4	إرفاق صورة طبق الأصل من جميع المستندات والوثائق الخاصة بجميع الزبائن للتحقق من هوياتهم.	**4.16**	**0.54**	**مرتفعة**
5	القيام بزيارات ميدانية للكشف عن عمليات الزبون عندما يستدعى الأمر ذلك.	**3.96**	**1.10**	**متوسطة**
6	لا يفتح حساب للزبون إذا لم تستكمل إجراءات التعرف على هويته.	**4.53**	**0.52**	**مرتفعة**
7	يجب موافقة الإدارة العليا على إنشاء أي علاقة مع شخصيات سياسية.	**3.84**	**1.40**	**متوسطة**
8	يتوقف مدى التحقق من العميل على درجة المخاطر المتوقعة من التعامل معه.	**3.78**	**1.36**	**متوسطة**
9	يوضع الزبون في دائرة الشك والتحقيق في حال التعامل تحت اسم مستعار.	**4.65**	**0.43**	**مرتفعة**

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

10	يمكن الإعفاء من التقيد بالإجراءات المتبعة بعد الحصول على موافقة الإدارة العليا، والتي تكون فقط لبعض الزبائن المميزين.	2.211	1.31	منخفضة
11	متابعة حسابات الزبائن الداخلية والخارجية التي تتضمن تحويلات مستمرة.	4.66	0.62	مرتفعة
12	إخضاع الشخصيات السياسية للمتابعة المستمرة.	3.66	1.24	متوسطة
13	تراقب المعاملات غير العادية التي تجرى عن طريق أنظمة التحويل الإلكتروني	4.75	0.58	مرتفعة

يتضح من الجدول أن العبارة رقم (13) التى تقول: **تراقب المعاملات غير العادية التي تجرى عن طريق أنظمة التحويل الإلكتروني.**" قد حصلت على أعلى متوسط والذي بلغ قدره (4.75)، بينما حصلت العبارة رقم (10) التى تقول: " **يمكن الإعفاء من التقيد بالإجراءات المتبعة بعد الحصول على موافقة الإدارة العليا، والتي تكون فقط لبعض الزبائن المميزين.**" على أقل متوسط والذي بلغ قدره (2.11).

2- أساليب الرقابة الداخلية يوضح الجدول التالى المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات بعد **أساليب الرقابة الداخلية.**

جدول (11) الإحصاء الوصفى لعبارات أساليب الرقابة الداخلية (N=102).

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعيارى	الترتيب
1	تضمين إجراءات الرقابة الداخلية قواعد للتأكد من سير العملية الرقابية.	4.34	1.05	مرتفعة
2	إعداد تقارير عن نتائج الرقابة الداخلية وإرسالها للإدارة العليا.	4.21	.73	مرتفعة
3	تحديث أنظمة الرقابة الداخلية بشكل مستمر ودوري.	4.23	.87	مرتفعة
4	مراقبة علاقة موظفي البنك مع الزبائن لاحتمال تعاونهم مع غاسلي الأموال.	3.62	1.37	متوسطة
5	صرامة التعامل مع الموظفين المتراخين في تنفيذ الإجراءات الموضوعة.	4.04	1.40	مرتفعة
6	تطوير التكنولوجيا المتبعة في مراقبة شتى أشكال الحسابات بشكل دائم.	4.87	1.14	مرتفعة

يتضح أن العبارة رقم (6) التى تقول: **تطوير التكنولوجيا المتبعة في مراقبة شتى أشكال الحسابات بشكل دائم**" قد حصلت على أعلى متوسط والذي بلغ قدره (4.87)، بينما حصلت العبارة رقم (4) التى تقول: " **مراقبة علاقة موظفي البنك مع الزبائن لاحتمال تعاونهم مع غاسلي الأموال.**" على أقل متوسط والذي بلغ قدره (3.62).

3- تجهيزات مكافحة غسيل الأموال وتشمل اللجان والوحدات الإدارية يوضح الجدول التالى المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات **تجهيزات مكافحة غسيل الأموال.**

جدول (12) الإحصاء الوصفى لعبارات تجهيزات مكافحة غسيل الأموال وتشمل اللجان والوحدات الإدارية (N=102).

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعيارى	الترتيب
1	الإشراف على مدى التزام الوحدات بالقوانين والتعاميم الصادرة والسياسات.	4.25	0.449	مرتفعة
2	مراعاة عدم تعطيل العمليات المصرفية وذلك لضمان تطبيق الحذر والحيطة.	4.53	0.502	مرتفعة
3	الاعتماد على برامج متطورة للمراقبة والإفصاح الباكر عن العمليات المشبوهة.	3.50	0.503	متوسطة
4	التفاعل بين كل من الإدارات والموظفين والفروع بتسليم التقارير في حال	4.74	0.742	مرتفعة

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

	الاشتباه بصورة متواصلة.			
5	التعاون بين جميع المصارف المحلية والدولية للتصدي للمعاملات المشبوهة.	**3.50**	**0.808**	**متوسطة**
6	الاعتماد على برامج خاصة لاستخراج تقارير الرقابة اليومية.	**3.60**	**0.578**	**متوسطة**
7	اتمام عملية المراجعة بتكتم مطلق للتيقن من التحقق من الزبون.	**4.68**	**0.55**	**مرتفعة**
8	تخويل المشرف بصلاحيات غير محدودة تمكنه من النظر إلى المعاملات المالية والإدارية والقانونية بشكل مباشر أو غير مباشر.	**3.30**	**1.08**	**متوسطة**
9	توزيع المهام والصلاحيات بين كل من الموظف المختص بعملية المراقبة الداخلية والموظف المختص بالتصدي لغسيل الأموال.	**3.62**	**0.601**	**متوسطة**
10	وجود موظف أو قسم يختص بالتصدي لعملية غسيل الأموال	**2.28**	**1.288**	**ضعيفة**

يتضح من الجدول أن العبارة رقم (4) التى تقول: **التفاعل بين كل من الإدارات والموظفين والفروع بتسليم التقارير في حال الاشتباه بصورة متواصلة.**" قد حصلت على أعلى متوسط والذي بلغ قدره (4.74)، بينما حصلت العبارة رقم (10) التى تقول: " **وجود موظف أو قسم يختص بالتصدي لعملية غسيل الأموال** " على أقل متوسط والذي بلغ قدره (2.28).

البعد الثانى: اللوائح والتشريعات لعمليات غسيل الأموال

يوضح الجدول التالى المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات **اللوائح والتشريعات لعمليات غسيل الأموال.**

جدول (13) الإحصاء الوصفى لعبارات اللوائح والتشريعات لعمليات غسيل الأموال (N=102).

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعيارى	الترتيب
1	القانون رقم 4 لسنة 2001 بخصوص حظر ومكافحة غسل الأموال	**3.12**	**1.045**	**متوسطة**
2	القانون رقم 54 لسنة 2006 بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2001	**3.28**	**0.988**	**متوسطة**
3	القانون رقم 64 لسنة 2006 بإصدار قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية.	**3.37**	**0.872**	**متوسطة**
4	قانون رقم 7 لسنة 2010 بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	**3.50**	**0.749**	**متوسطة**
5	القانون رقم 25 لسنة 2013م بشأن تعديل بعض أحكام مرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2001م.	**3.45**	**0.983**	**متوسطة**

يتضح من الجدول أن جميع العبارات الخاصة باللوائح والتشريعات المتعلقة بعمليات غسيل الأموال جاءت آراء العينة حولها فى المستوى المتوسط، حيث تراوحت متوسطات درجات أفراد العينة حولها تراوحت ما بين (3.12) وبين (3.50).

البعد الثالث: تحديات تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال

يوضح الجدول التالى المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات **التحديات التى تواجهة تنفيذ نظام رقابى لعمليات غسيل الأموال.**

جدول (14) الإحصاء الوصفى لعبارات التحديات (N=102).

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعيارى	الترتيب
1	عدم وجود كتيب داخلي بالبنك يشير إلى إجراءات للتصدي لغسيل الأموال.	**2.62**	**1.223**	**متوسطة**
2	عدم دراية موظفي البنوك بكل وسائل غسيل الأموال والمستجدة بشكل خاص.	**4.55**	**0.633**	**مرتفعة**

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

3	انعدام التعاون بين مختلف الجهات الرقابية.	**2.33**	**1.708**	**منخفضة**
4	استغلال نظام التحويل النقدي في عمليات غسيل الأموال.	**3.15**	**0.644**	**متوسطة**
ملحوظة : الدرجة المرتفعة لعبارات هذا البعد ،تعنى تحديات اقل، حيث تم تصحيح عبارات البعد بشكل عكسى نظرا لأن العبارات كانت سلبية الاتجاه				

يتضح من الجدول أن العبارة رقم (2) التى تقول: **عدم دراية موظفي البنوك بكل وسائل غسيل الأموال والمستجدة بشكل خاص.**" قد حصلت على أعلى متوسط والذي بلغ قدره (4.55)، بينما حصلت العبارة رقم (3) التى تقول: " **إنعدام التعاون بين مختلف الجهات الرقابية.**" على أقل متوسط والذي بلغ قدره (2.33). ما يشير ذلك الى أن أكبر التحديات التى تحول دون مواجهة عمليات غسيل الأموال هو حالة انعدام التعاون والتواصل بين مختلف الجهات الرقابية. بينما كانت دراية العاملين بكل وسائل غسيل الأموال من أقل التحديات خطورة فى هذا الشأن.

المحور الثانى: التحقق من فرضيات البحث

أولاً: التحقق من نتائج الفرضية الأولى للبحث:

وتنص الفرضية الصفرية على أنه:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الأموال وبين إدراك الموظفين بالبنوك التجارية للوائح وتشريعات غسيل الأموال وللتحقق من صحة هذا الفرض قامت الباحثين بحساب معاملات الارتباط بين أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الأموال وبين إدراك الموظفين للوائح وتشريعات غسيل الأموال بالبنوك التجارية، وذلك وفق معادلة بيرسون لحساب معامل الارتباط من خلال برنامج SPSS، كما يوضحها الجدول التالى: –

جدول (15) مصفوفة الارتباطات لـ "بيرسون" لتحديد العلاقة بين أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الأموال وإدارك الموظفين للوائح والتشريعات بالبنوك التجارية لمملكة البحرين.

		أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الاموال			
		التأكد من حجم معلومات الزبون	أساليب الرقابة الداخلية	تجهيزات مكافحة غسيل الأموال	الدرجة الكلية
إدراك الموظفين للوائح وتشريعات عمليات غسيل الاموال	معامل الإرتباط	**0.853****	**0.729****	**0.664****	**0.722****
	الدلالة الإحصائية	0.00	0.00	0.00	0.00
	الترتيب	**1**	**2**	**4**	**3**
** معامل إرتباط دال إحصائياً عند مستوى(0.01) *معامل إرتباط دال إحصائيا عند مستوى (0.05)					

يتضح من جدول الارتباطات أن أكثر أبعاد أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الأموال ارتباطاً بإدارك الموظفين للوائح وتشريعات غسيل الأموال بالبنوك التجارية ، هو البعد الخاص بالتأكد من حجم معلومات الزبون، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما **(0.853)** وهو معامل ارتباط مرتفع وذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وجاءت أساليب الرقابة الداخلية فى المرتبة الثانية بمعامل إرتباط بلغ **(0.729)**، وهو أيضاً ارتباط مرتفع وذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) ، ثم أخيراً تجهيزات مكافحة غسيل الأموال فى المرتبة الأخير حيث بلغ معامل الارتباط **(0.664)** وهو أيضاً ارتباط مرتفع وذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) وللتحقق من مقدار تأثير أساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال على إدراك الموظفين للوائح وتشريعات عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية فى البحرين، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد كما هو موضح بالجدول التالي:

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

جدول (16) نتائج اختبار تحليل التباين للانحدار المتعدد لاختبار حجم الأثر لأساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال على إدارك الموظفين للوائح والتشريعات بالبنوك التجارية لمملكة البحرين.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة الاختبار F	مستوى دلالة F
الانحدار	665.56	2	332.78	0.762	0.653	42.80	0.00
البواقي	774.62	58	13.36				
الكلي	1440.18	60					

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول السابق إلى أنَّ هناك أثرا دالا إحصائيًا لأساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال على إدارك الموظفين للوائح والتشريعات بالبنوك التجارية لمملكة البحرين، وذلك بدليل ارتفاع قيمة (F) المحسوبة، وأنَّها كانت ذات دلالة إحصائية، حيث بلغ مستوى الدلالة المُشاهد (0.00)، وهو أقل من مستويات الدلالة (0.05 –0.01)، ويعزِّز ذلك قيمة معامل الارتباط، حيث بلغت (0.762)، ممَّا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنصُّ بعدم وجود الأثر، وقبول الفرضية البديلة. كما أنَّ اساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال يؤثر بمقدار (65.3%) على إدارك الموظفين للوائح والتشريعات، وذلك اعتمادًا على قيمة معامل التحديد (R^2 = 0.653). وبناءً عليه؛ يتمُّ رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائيًا وقبول الفرضية البديلة.

ثانيا: التحقق من نتائج الفرضية الثانية للبحث:

وتنص الفرضية الصفرية على أنه: **لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الأموال وبين إداراك الموظفين بمصرف البحرين المركزي للوائح وتشريعات غسيل الأموال.**وللتحقق من صحة هذا الفرض قامت الباحثين بحساب معاملات الإرتباط بين أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الأموال وبين إداراك الموظفين للوائح وتشريعات غسيل الأموال بمصرف البحرين المركزى، وذلك وفق معادلة بيرسون لحساب معامل الارتباط من خلال برنامج SPSS، كما يوضحها الجدول التالى: –

جدول (17) مصفوفة الارتباطات لـ "بيرسون" لتحديد العلاقة بين أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الأموال وإدارك الموظفين بمصرف البحرين المركزي للوائح والتشريعات.

		أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الاموال			
		التأكد من حجم معلومات الزبون	أساليب الرقابة الداخلية	تجهيزات مكافحة غسيل الأموال	الدرجة الكلية
إدارك الموظفين للوائح وتشريعات عمليات غسيل	معامل الارتباط	**0.823****	**0.785****	**0.743****	**0.739****
	الدلالة الاحصائية	0.00	0.00	0.00	0.00
	الترتيب	**1**	**2**	**3**	**4**
معامل ارتباط دال إحصائياً عند مستوى(0.01) ***معامل ارتباط دال إحصائياً عند مستوى (0.05)**					

يتضح من جدول الارتباطات أن أكثر أبعاد أساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الأموال ارتباطا بإدارك الموظفين للوائح وتشريعات غسيل الأموال بمصرف البحرين المركزى، هو البعد الخاص بالتأكد من حجم معلومات الزبون، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما **(0.823)** وهو معامل ارتباط مرتفع ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وجاءت أساليب الرقابة الداخلية فى المرتبة الثانية بمعامل ارتباط بلغ **(0.785)**، وهو أيضاً ارتباط مرتفع وذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، ثم أخيراً تجهيزات مكافحة غسيل الأموال فى المرتبة الأخيرة حيث بلغ معامل الإرتباط **(0.743)** وهو أيضاً ارتباط مرتفع وذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) .

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وللتحقق من مقدار تأثير أساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال على إدراك الموظفين للوائح وتشريعات عمليات غسيل الأموال بالمصرف المركزى البحرينى، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (18) نتائج اختبار تحليل التباين للانحدار المتعدد لاختبار حجم الأثر لأساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال على إدارك الموظفين للوائح والتشريعات لمصرف البحرين المركزى.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة الاختبار F	مستوى دلالةF
الانحدار	721.77	2	360.88	0.847	0.721	35.11	0.00
البواقي	418.22	57	7.33				
الكلي	1139.99	59					

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول السابق إلى أنَّ هناك أثرا دالا إحصائيًا لأساليب وإجراءات مواجهة عمليات غسيل الأموال على إدارك الموظفين للوائح والتشريعات بالمصرف المركزى لمملكة البحرين، وذلك بدليل ارتفاع قيمة (F) المحسوبة، وأنَّها كانت ذات دلالة إحصائية، حيث بلغ مستوى الدلالة المُشاهد (0.00)، وهو أقل من مستويات الدلالة (0.05 –0.01)، ويعزِّز ذلك قيمة معامل الارتباط، حيث بلغت (0.847)، ممَّا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنصُّ بعدم وجود الأثر، وقبول الفرضية البديلة. كما أنَّ أساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال يؤثر بمقدار (72.1%) على إدارك الموظفين للوائح والتشريعات، وذلك اعتمادً على قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.721$). وبناءً عليه؛ يتمُّ رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائيًا وقبول الفرضية البديلة.

ثالثاً: التحقق من نتائج الفرضية الثالثة للبحث:

وتنص الفرضية الصفرية على أنه:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية والمصرف المركزى وبين إدارك الموظفين للوائح وتشريعات غسيل الأموال تعزى إلى المتغيرات الديموجرافية التالية (الجنس–العمر–الخبرة –المؤهل – نوعية العمل).

أولاً: الفروق فى الجنس وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب متوسطات درجات كلاً من الموظفين الذكور والموظفات الإناث بالبنوك التجارية والمصرف المركزى، وذلك على أبعاد الاستبيان، كما تم حساب الدرجة التائية (T–test) للمجموعات المستقلة للتحقق من دلالة الفروق بين المجموعتين (ذكور– إناث) كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (19) المتوسطات والانحرافات المعيارية لأبعاد الاستبيان لكل من الموظفين (الذكور– الإناث)، الدرجة الكلية (102).

.

أبعاد الاستبيان	الموظفين الذكور العدد= 60		الموظفات الإناث العدد = 42		قيمة ت	قيمة الدلالة	الدلالة
	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	T–test		
التأكد من حجم معلومات الزبون	52.9	6.2	49.2	4.8	1.99	0.003	**غير دالة**
أساليب الرقابة الداخلية	21.0	2.7	20.4	2.1	1.08	0.084	**غير دالة**
تجهيزات مكافحة غسيل الأموال	51.3	4.2	37.2	3.1	2.46	0.00	**دالة عند 0.01**
ادراك الموظفين للوائح وتشريعات عمليات غسيل الأموال	22.1	2.6	17.4	1.9	2.33	0.006	**دالة عند 0.01**
تحديات تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال	16.2	1.2	10.3	1.5	3.2	0.008	**دالة عند 0.01**

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ملحوظة : الدرجة المرتفعة لبعد تحديات تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال ،تعنى تحديات اقل، حيث تم تصحيح عبارات البعد بشكل عكسى نظرا لان العبارات كانت سلبية الاتجاه.

يوضح الجدول السابق ان هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين الموظفين الذكور والموظفات الإناث حول بعض أبعاد الاستبيان، بينما لم تكن هناك فروق بينهما فى بعضها. حيث ارتفعت آراء الموظفين الذكور عن الموظفات الإناث فى كل من تجهيزات مكافحة غسيل الأموال، و إدراك الموظفين للوائح وتشريعات عمليات غسيل الأموال، و تحديات تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال، وكانت الفروق بين الجنسين فى هذه الأبعاد الثلاثة فروقاً جوهرية وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، مما يعنى أن الموظفين الذكور يرون أن هناك تجهيزات لمكافحة عمليات غسيل الأموال بالبنوك بدرجة أعلى من الموظفات الإناث ، كما إنهم يمتلكون إدراكاً أعلى من الإناث فيما يتعلق باللوائح والتشريعات الخاصة بغسيل الأموال، كما إنهم يستشعرون بوجود تحديات أقل خطورة تواجه عملية الرقابة على عمليات غسيل الأموال من الموظفات الإناث . بينما لم تكن الفروق بين الموظفين والموظفات فروقاً كبيرة وذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بحجم معلومات الزبون وأساليب الرقابة الداخلية، مما يعنى حالة من تقارب الآراء بينهم حول هذين البعدين.

وبالتالي يمكن القول أن الفرض الصفرى الثالث لم يتحقق، فيما يتعلق بالفروق بين الموظفين العاملين بالبنوك حسب متغير الجنس حول أبعاد الاستبيان، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة.

ثانياً :الفروق فى العمر وللتحقق من صحة هذا المتغير تم حساب متوسطات درجات الموظفين بناءً على الأعمار التالية (20 – 29)،(30–39)،(40–49)، (50 فأكثر) وذلك على أبعاد الاستبيان لمعرفة أى المتوسطات أعلى، كما تم عمل تحليل التباين ANOVA لمعرفة دلالة الفروق بين المجموعات كما يوضحها الجدول التالي .

جدول (20) المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات للموظفين على أبعاد الاستبيان حسب متغير العمر.

الفئات العمرية	العدد	الإحصاء الوصفى	ابعاد الاستبيان				
			التأكد من حجم معلومات الزبون	أساليب الرقابة الداخلية	تجهيزات مكافحة غسيل الأموال	ادراك الموظفين للوائح وتشريعات عمليات غسيل الأموال	تحديات تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال
20–29 سنة	33	المتوسط	42.1	21.2	41.5	16.2	12.9
		انحراف معيارى	4.3	2.9	4.1	1.2	8.5
30–39 سنة	24	المتوسط	44.2	22.2	43.2	17.7	14.7
		انحراف معيارى	2.1	2.1	2.8	2.1	8.5
40–49 سنة	26	المتوسط	53.6	27.2	48.4	20.7	18.2
		انحراف معيارى	5.1	3.2	3.7	2.1	1.4
50سنة فأكثر	19	المتوسط	50.3	23.2	35.7	23.6	16.8
		انحراف معيارى	5.9	1.8	3.1	2.3	1.1
تحليل التباين ANOVA		**قيمة (F)**	4.20	4.24	3.55	4.26	3.11
		قيمة الدلالة	0.003	0.025	0.002	0.043	0.027
		مستوى الدلالة	**دالة عند 0.01**	**دالة عند 0.01**	**دالة عند 0.01**	**دالة عند 0.05**	**دالة عند 0.05**

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

يتضح من الجدول أن الموظفين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (40–49) سنة هم الأعلى فى آرائهم حول معظم أبعاد الاستبيان، بينما كان الموظفون الذين أمضوا أكثر من 50 عاماً فى العمل هم الأكثر إدراكاً للوائح والتشريعات الخاصة بعمليات غسيل الأموال بالبنوك، رغم أنهم كانوا الأقل فى إدراكهم للتجهيزات الخاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال.

كما أن الموظفين الأقل عمراً والذين تراوحت أعمارهم ما بين (20–29) سنة كانوا الأقل فى آرائهم حول معظم الأبعاد. مما يشير إلى أن متغير العمر يعكس بشكل كبير الفروق بين الموظفين فيما يتعلق بأساليب مكافحة عمليات غسيل الأموال والتحديات التى تواجهها والقوانين والتشريعات الخاصة بها.**وبالتالي يمكن القول أن الفرض الصفرى الثالث لم يتحقق، فيما يتعلق بالفروق بين الموظفين العاملين بالبنوك حسب متغير العمر حول أبعاد الاستبيان، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة.**

ثالثاً :الفروق فى المؤهل

وللتحقق من صحة هذا المتغير تم حساب متوسطات درجات الموظفين بناءً على الأعمار التالية (ثانوية– دبلوم– بكالوريوس– ماجستير – دكتوراه)، وذلك على أبعاد الاستبيان لمعرفة أى المتوسطات أعلى، كما تم عمل تحليل التباين ANOVA لمعرفة دلالة الفروق بين المجموعات كما يوضحها الجدول التالي.

جدول (21) المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات للموظفين على أبعاد الاستبيان حسب متغير المؤهل.

المؤهلات	العدد	الإحصاء الوصفى	ابعاد الاستبيان				
			التأكد من حجم معلومات الزبون	أساليب الرقابة الداخلية	تجهيزات مكافحة غسيل الأموال	ادراك الموظفين للوائح وتشريعات عمليات غسيل الأموال	تحديات تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال
ثانوية	10	المتوسط	28.1	16.2	41.5	11.2	8.9
		انحراف معيارى	2.3	1.9	4.1	1.2	1.5
دبلوم	5	المتوسط	24.2	15.2	40.2	10.7	8.3
		انحراف معيارى	2.1	1.1	4.8	1.5	1.5
بكالوريوس	74	المتوسط	52.6	25.2	43.4	20.7	15.9
		انحراف معيارى	4.1	2.2	2.7	2.1	1.1
ماجستير	7	المتوسط	58.6	28.6	48.4	22.7	19.2
		انحراف معيارى	5.1	2.2	4.7	2.5	1.1
دكتوراه	6	المتوسط	62.3	25.2	44.7	23.6	17.2
		انحراف معيارى	5.9	2.8	4.1	2.3	1.1
تحليل التباين ANOVA		قيمة (F)	3.56	4.14	3.47	4.40	3.07
		قيمة الدلالة	0.000	0.000	0.036	0.000	0.004
		مستوى الدلالة	دالة عند 0.01	دالة عند 0.01	دالة عند 0.05	دالة عند 0.01	دالة عند 0.01

يتضح من الجدول أن الموظفين من حملة الماجستير هم الأعلى فى آرائهم حول وجود أساليب للرقابة الداخلية بالبنوك، وتوفر تجهيزات لمكافحة عمليات غسيل الأموال، كما أنهم الأكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بضعف التحديات التى تواجه تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال، بينما كان الموظفون الحاصلون على درجة الدكتوراه هم الأعلى فى آرائهم حول حجم معلومات الزبائن، كما أنهم الأكثر إدراكاً للوائح والتشريعات الخاصة بعمليات غسيل الأموال.

أما الموظفون من حملة الدبلوم كانوا الأقل فى جميع أبعاد الاستبيان، مما يشير إلى أن المؤهل الأكاديمى له دور بشكل أو بآخر فى أساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال والتحديات التى تواجه تنفيذ عمليات الرقابة بالبنوك على مثل هذه العمليات المخالفة للتشريعات

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

واللوائح. **وبالتالي يمكن القول إن الفرض الصفري الثالث لم يتحقق، فيما يتعلق بالفروق بين الموظفين العاملين بالبنوك حسب متغير المؤهل حول أبعاد الاستبيان، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة.**

رابعاً :الفروق فى الخبرة

وللتحقق من صحة هذا المتغير تم حساب متوسطات درجات الموظفين بناءً على الأعمار التالية (اقل من 10 سنوات)، (20-10)، (أكثر من 20سنة) وذلك على أبعاد الاستبيان لمعرفة أى المتوسطات أعلى، كما تم عمل تحليل التباين ANOVA لمعرفة دلالة الفروق بين المجموعات كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (22) المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات للموظفين على أبعاد الاستبيان حسب متغير الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	الإحصاء الوصفى	ابعاد الاستبيان				
			التأكد من حجم معلومات الزبون	أساليب الرقابة الداخلية	تجهيزات مكافحة غسيل الأموال	ادراك الموظفين للوائح وتشريعات عمليات غسيل الأموال	تحديات تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال
اقل من 10 سنوات	59	المتوسط	55.9	18.2	43.5	18.2	13.9
		انحراف معيارى	5.3	1.9	4.1	1.2	1.5
20-10سنة	25	المتوسط	56.2	28.2	45.2	20.7	16.3
		انحراف معيارى	5.1	2.1	3.8	2.5	1.2
20سنة فأكثر	18	المتوسط	58.6	24.2	46.4	23.2	18.9
		انحراف معيارى	5.1	2.2	4.7	2.1	1.1
تحليل التباين ANOVA		**قيمة (F)**	4.66	3.33	4.65	3.11	3.11
		قيمة الدلالة	0.258	0.003	0.361	0.049	0.017
		مستوى الدلالة	غير دالة	دالة عند 0.01	غير دالة	دالة عند 0.05	دالة عند 0.05

يتضح من الجدول أن الموظفين الذين أمضوا 20 سنة فأكثر فى العمل بالبنوك كانت آرائهم مرتفعة عن غيرهم فيما يتعلق بإداركهم للوائح والتشريعات الخاصة بعمليات غسيل الأموال، وربما يعود ذلك إلى عامل الخبرة والسن، كما انهم الأكثر تفاؤلاً بمحدودية التحديات التى تواجه عمليات الرقابة على غسيل الأموال.

بينما كان الموظفون الذين تراوحت سنوات خبراتهم ما بين (20-10) سنة هم الأعلى فيما يتعلق بآرائهم حول وجود أساليب رقابة داخلية على عمليات غسيل الأموال، وكان الموظفون من ذوي سنوات الخبرة الأقل هم الأقل فى آرائهم حول معظم الأبعاد.

كما أن الفروق بين الموظفين بمختلف سنوات خبراتهم لم تكن دالة إحصائياً فى كل من حجم معلومات الزبون، وتجهيزات مكافحة غسيل الأموال، مما يعنى تقارب آرائهم حول هذين البعدين. **وبالتالي يمكن القول إن الفرض الصفري الثالث لم يتحقق، فيما يتعلق بالفروق بين الموظفين العاملين بالبنوك حسب متغير سنوات الخبرة حول أبعاد الاستبيان، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة.**

خامساً: الفروق حسب طبيعة العمل

وللتحقق من صحة هذا المتغير تم حساب متوسطات درجات الموظفين بناءً على الأعمار التالية (الحسابات- المالية- الرقابة المالية) وذلك على أبعاد الاستبيان لمعرفة أى المتوسطات أعلى، كما تم عمل تحليل التباين ANOVA لمعرفة دلالة الفروق بين المجموعات كما يوضحها الجدول التالي.

جدول (23) المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات للموظفين على أبعاد الاستبيان حسب طبيعة العمل.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

طبيعة العمل	العدد	الإحصاء الوصفى	ابعاد الاستبيان				
			التأكد من حجم معلومات الزبون	أساليب الرقابة الداخلية	تجهيزات مكافحة غسيل الأموال	ادراك الموظفين للوائح وتشريعات عمليات غسيل الأموال	تحديات تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال
الحسابات	41	المتوسط	53.1	25.2	43.5	20.2	14.9
		انحراف معيارى	5.3	2.9	5.1	2.2	1.5
المالية	39	المتوسط	55.2	22.2	42.2	16.7	15.3
		انحراف معيارى	5.1	2.1	4.8	2.5	1.2
الرقابة المالية	22	المتوسط	58.6	28.2	44.4	24.7	16.9
		انحراف معيارى	5.1	3.2	4.7	2.1	1.1
تحليل التباين ANOVA		قيمة (F)	3.98	4.13	3.99	3.41	3.55
		قيمة الدلالة	0.351	0.000	0.366	0.005	0.089
		مستوى الدلالة	غير دالة	دالة عند 0.01	غير دالة	دالة عند 0.01	غير دالة

يتضح من الجدول أن الفروق بين الموظفين حسب متغير طبيعة العمل كانت فروقاً ذات دلالة إحصائية فى كل من **(أساليب الرقابة الداخلية)**، و**(إدراك الموظفين للوائح وتشريعات عمليات غسيل الأموال)** فقط، وكانت الفروق فى أساليب الرقابة لصالح الموظفين العاملين بالرقابة المالية، مما يعنى أن آرائهم الأعلى حول وجود أساليب من شأنها رقابة داخلية فعالة على عمليات غسيل الأموال، كما أن إدراكهم للوائح والقوانين والتشريعات الخاصة بعمليات غسيل الأموال كانت أيضاً أعلى من العاملين بقسمي الحسابات والمالية.

أما باقى الأبعاد فلم تكن الفروق بين الموظفين حسب طبيعة العمل فروقاً جوهرية وذات دلالة إحصائية، مما يعنى تقارب آرائهم حول هذه الأبعاد.

وبالتالي يمكن القول إن الفرض الصفري الثالث قد تحقق بشكل نسبي، فيما يتعلق بالفروق بين الموظفين العاملين بالبنوك حسب متغير طبيعة العمل حول أبعاد الاستبيان.

سادساً: الفروق بين البنوك

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب متوسط درجات كل من الموظفين العاملين بالبنوك التجارية والموظفين العاملين بالبنك المركزى، وذلك على أبعاد الاستبيان، كما تم حساب الدرجة التائية (T-test) للمجموعات المستقلة للتحقق من دلالة الفروق بين المجموعتين (ذكور – إناث) كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (24) المتوسطات والانحرافات المعيارية لأبعاد الاستبيان لكل من موظفي مصرف البحرين المركزى والبنوك التجارية.

ابعاد الاستبيان	موظفى المصرف المركزيالعدد= 22		موظفى البنوك التجارية العدد = 80		قيمة ت T-test	قيمة الدلالة	الدلالة
	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى			
التأكد من حجم معلومات الزبون	35.02	6.2	49.2	4.8	2.91	0.085	غير دالة
أساليب الرقابة الداخلية	26.55	2.3	20.3	2.1	2.44	0.084	دالة عند 0.01
تجهيزات مكافحة غسيل الأموال	45.22	4.2	40.8	4.1	2.46	0.00	دالة عند 0.01
ادراك الموظفين للوائح وتشريعات عمليات غسيل الأموال	23.12	2.2	18.4	1.5	2.19	0.006	دالة عند 0.01
تحديات تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال	18.43	1.8	14.3	1.7	3.6	0.000	دالة عند 0.01

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ملحوظة : الدرجة المرتفعة لبعد **تحديات تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال** ،تعنى تحديات اقل، حيث تم تصحيح عبارات البعد بشكل عكسي نظرا لأن العبارات كانت سلبية الاتجاه

كما هو واضح من الجدول أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين آراء الموظفين العاملين بالمصرف المركزى وبين الموظفين العاملين بالبنوك التجارية حول جميع أبعاد الاستبيان ماعدا بعد " حجم معلومات الزبون "، حيث كانت آرائهم متقاربة حول هذا البعد.

كما يتضح من الجدول ارتفاع ملحوظ فى آراء الموظفين العاملين بالمصرف المركزى عن آراء الموظفين العاملين بالبنوك التجارية، مما يعنى أن المصرف المركزى قد يكون لديه أساليب للرقابة الداخلية من شأنها الكشف المبكر لعمليات غسيل الأموال المحتمل حدوثها بشكل أكبر من البنوك التجارية، كما أن لديه تجهيزات لمكافحة غسيل الأموال تفوق فى فعالياتها تجهيزات البنوك التجارية، كما أن إدارك الموظفين العاملين بالمصرف المركزى لديهم إداركاً للوائح والقوانين والتشريعات الخاصة بعمليات غسيل الأموال، بشكل أعلى من موظفى البنوك التجارية، وبالتالى ووفق هذه الفروق بين المصرف المركزى والبنوك التجارية يبدو منطقياً أن تكون التحديات التى تواجه تنفيذ أساليب الرقابة على عمليات غسيل الأموال أقل من التحديات لدى البنوك التجارية ، وهذا وفق ما أوضحته آراء الموظفين عينة البحث .

استنتاجات البحث وتوصياته

اولاً: استنتاجات البحث

1. أشارت نتائج البحث وما تعكسه آراء الموظفين بالبنوك التجارية والمصرف المركزي، إلى وجود فروق جوهرية بين آراء الموظفين العاملين بالمصرف المركزي وبين الموظفين العاملين بالبنوك التجارية حول جميع أبعاد الاستبيان، عدا بعد حجم معلومات الزبون حيث كانت آرائهم متقاربة حول هذا البعد.
2. كما أنّ هناك ارتفاعا نوعيا فى مستوى التجهيزات الخاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، وكانت هذه التجهيزات في المصرف المركزي أعلى منه عن البنوك التجارية.
3. يوجد تباين واضح فى آراء الموظفين بالمصرف المركزي بشكل كبير عن البنوك التجارية فيما يتعلق بأساليب للرقابة الداخلية بالبنوك على عمليات غسيل الاموال، مما يعني أن المصرف المركزي يمتلك أساليب للرقابة الداخلية التي من شأنها الكشف المبكر عن عمليات غسيل الأموال، بشكل أكبر من البنوك التجارية، وهذا بدوره يشير إلى أن التحديات التي تواجه البنوك التجارية أكبر من التحديات التي تواجه المصرف المركزي في تنفيذ الرقابة على عمليات غسيل الأموال.
4. كلما توافرت آليات خاصة بجمع المعلومات حول الزبائن بشكل جيد سواء فى البنوك التجارية والمصرف المركزي، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى إدراك الموظفين للوائح والتشريعات الخاصة بعمليات غسيل الأموال.
5. أشارت النتائج المتعلقة بالفروق بين الموظفين فى المتغيرات الديموجرافية، أن الموظفين الذكور أكثر إدراكاً للوائح والتشريعات الخاصة بعمليات غسيل الأموال بشكل أكبر منه لدى الموظفات الإناث، كما أّن الموظفين الذكور لا يرون بأن هناك عقبات وتحديات كبرى من شأنها إعاقة عملية مواجهة غسيل الأموال مقارنة بالموظفات الإناث.
6. وبالنسبة لمتغير العمر، فقد أشارت النتائج أنّ الموظفين الأكبر سناً هم الأكثر إدراكاً ومعرفة باللوائح والتشريعات الخاصة بعمليات غسيل الأموال بالبنوك عن غيرهم من الموظفين الاقل سناً.
7. كما أن الموظفين الحاصلين على مؤهل الماجيستير هم الأكثر إدراكاً بوجود أساليب الرقابة الداخلية في البنوك، بينما كان الموظفون الحاصلون على الدكتوراه هم الأكثر إدراكاً للوائح والتشريعات الخاصة بعمليات غسيل الأموال.
8. أمّا عن متغير الخبرة، فقد كان الموظفون الذين أمضوا سنوات أكبر ولديهم خبرة واسعة هم الأكثر معرفة باللوائح والتشريعات الخاصة بعمليات غسيل الأموال، وكذلك الأكثر تفاؤلاً بمحدودية التحديات التي تواجه عمليات الرقابة على غسيل الأموال.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ثانياً: توصيات البحث

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بالبحث فبوصي الباحثين بما يلي:

1. ضرورة مراقبة الحكومة لمدى توفر تجهيزات لمكافحة غسيل الأموال بالبنوك التجارية.
2. توصي الباحثين بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة الخاصة بجمع معلومات عن الزبائن، لأن ذلك من شأنه رفع مستوى إدراك الموظفين باللوائح والتشريعات.
3. تعاون جميع السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في مكافحة عمليات غسيل الأموال.
4. القيام بعمل اجتماعات بشكل مستمر للموظفين ذي الفئات العمرية الشابة والأقل معرفة وخبرة مع الموظفين الأكبر سناً، لكي يتم تبادل المعلومات والخبرات والاطّلاع على أحدث المستجدات بما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة.
5. التأكيد على عملية الرقابة المالية ومالها من دور في منع غسيل الأموال.
6. تطوير سبل العمل بالوحدات التي تخضع لعملية الرقابة وزيادة فاعليتها من خلال تطويرها وتنميتها إدارياً والقضاء على معوقات العمل بها وتوافر اللوائح والإجراءات المنظمة للعمل والتأكد من دقتها ووضوح العلاقة بين السلطة والمسؤولية وعدم تركيز السلطات ومراجعة وتعديل النظم والقوانين والتأكد من فهم المستخدمين لها.
7. تعزيز الدعوات الخيرة لمواجهة عمليات غسيل الأموال من خلال رسالة إعلامية بعيدة عن التشنج والتحريض والاستسلام مع الالتزام بالحياد التام.
8. ضرورة الإفصاح الفوري عن أي حالة غسيل أموال عبر وسائل الإعلام إذ أنه يصعب الحصول عليها.
9. ضمان استقلالية أجهزة الرقابة ومنحها الحماية الضرورية لحسن قيامها بالمهام الموكلة لها وتوفير الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لذلك، وعرض تقاريرها على الجهات المختصة ومدى إمكانية عرضها للرأي العام.
10. صياغة فكر قومي مناهض لغسيل الأموال في كل المجالات.
11. العمل على إقرار الذمم المالية للمتلكات والاستثمارات للمسؤولين الحكوميين.
12. العمل على التصدي لكل الفاسدين في شتى مؤسسات الدولة بكل مالزم من حزم وقوة والبعد عن البلادة والمرونة في رصد عمليات غسيل الأموال.
13. قيام المصرف المركزي والبنوك التجارية بإعداد مراكز متخصصة بتدريب موظفي البنوك.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

[1] المعراج، بسام محمد (2011) "تجربة مملكة البحرين في مكافحة غسل الأموال"، محاضرة مقدمة في الحلقة العلمية "غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

[2] خاطر، مايا، والحويش، ياسر (2011) الجريمة المنظمة العابرة للحدود الدولية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد الثالث، ص (509-526).

[3] الحارثي، خالد بن قليل (2010)، فاعلية ضوابط مكافحة جريمة غسل الأموال في النظام السعودي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض

[4] شاهين، علي عبد الله (2009) الإستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسل الأموال وسبل تطويرها.. دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الثاني، ص (637-676).

[5] العريان، محمد علي (2009) عمليات غسيل الأموال وآليات مكافحتها، الإسكندرية، مصر. دار الجامعة الجديدة للنشر.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[6] المطيري، ناصر بن محيا (2007)، السياسة الجنائية لمواجهة جريمة غسل الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي واتجاهات السياسة الجنائية الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

[7] علواش، فريد (2007)، جريمة غسيل الأموال "المراحل والأساليب"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر، العدد الثاني عشر، ص (249-264).

[8] سكيكر، محمد علي (2007) مكافحة جريمة غسيل الأموال، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

[9] مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "تقرير التقييم المشترك حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمملكة البحرين"، نوفمبر 2006.

[10] الغامدي، سعود بن عبد العزيز (2005)، جريمة غسل الأموال في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

[11] المطيري، صقر بن هلال (2004)، "جريمة غسل الأموال: دراسة حول مفهومها ومعوقات التحقيق فيها وإشكاليات تنسيق الجهود الدولية لمواجهتها"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

المراجع الانجليزية:

[1] Authority of the House of Lords. (2009). Money Laundering and the Financing of Terrorism. London: The Stationery Office Limited. House of Lords, European Union Committee.

[2] Abdeldayem, M. M., & Aldulaimi, S. H.(2020) Lessons Drawn From Privatisation In Developing Countries: Evidence From An Emerging Economy.

[3] Kwok David Y.K. (2008). An Overview of the Ant- Money Laundering Laws of Hong Kong. Journal of Money Laundering Control., **11(4)**, 345-357, 2008.

[4] International Monetary Fund, Kingdom of Bahrain: Detailed Assessment on Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism, IMF Country Report No. 07/134, March 2007.

المواقع الإلكترونية:

[1] موقع مصرف البحرين المركزي:http://www.cbb.gov.bh/ar/page_1.php?p=profile

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.